ولم تكن الدولة العثمانية في اصدارها قانون الاراضي هذا تعمل لهدف التنظيم الاداري فحسب بل كانت ثمة عوامل اخرى تدفع في اتجاه نشوء نظام التملك هذا من ابرزها:

- على المستوى السياسي: حاجة الدولة العثمانية الى موارد ضخمة لمواجهة نفقات قمع التمرد والثورة داخل ارجاء السلطنة والحروب الخارجية خاصة مع روسيا القيصرية. فكان فرض الضرائب الجديدة ورفع القديمة ثم نظام تسجيل الاراضي للاستفادة من الرسوم المترتبة على كل عملية تسجيل.

- على المستوى الاقتصادي: حدوث تغيير تام على صعيد العلاقات الزراعية في الريف، باتجاه انحلال وتفسخ الاقتصاد الطبيعي الذي كان يسود الريف الفلسطيني، لفترات طويلة، وبروز مفاهيم مغايرة للسابق حول قيمة الاراضي. فتبعا لشروط الاقتصاد الطبيعي اتخذ الريع العقاري الشكل العيني وكان الاقتصاد الزراعي بالاضافة الى ذلك مغلقا حيث قلما ينتج الفلاح من محاصيل بغرض عرضها وبيعها في السوق الا للمقايضة باصناف اخرى يحتاجها.

وقد ابتدأ تفسخ هذا النظام تحت تأثير نمو علاقات التبادل الاقتصادية مع الدول الغربية، وأدى سيل السلع الصناعية المنهمر على مناطق السلطنة العثمانية الى بروز علاقات زراعية من نوع جديد في المناطق الريفية باتجاه تقلص التبادل العيني وازدياد اهمية النقود في حياة الناس الاقتصادية. واضطر الفلاح، لمواجهة الضرائب المتراكمة عليه، الى الاستدانة بالربا من الوسطاء والتجار العرب والاجانب الذين تصاعد وتعزز دورهم كأداة وصل بين الفلاح والسوق الداخلية والخارجية.

وعلى قاعدة تطور العلاقات النقدية - السلعية خاصة مع الخارج، جاءت خطوة السلطنة العثمانية باصدار قانون الاراضي عام ١٨٥٨، الذي كان من نتيجته استملاك معظم الاراضي من قبل رجال الاقطاع والتجار باعتبارهم الجهة التي تملك نقودا وبالتالي قادرة على دفع رسوم تسجيل الاراضي او على شرائها. اما الفلاحون اصحاب الارض الحقيقيون والمتصرفون عمليا بها، فقد تنصلوا من عملية تسجيل الاراضي باسمائهم لانهم لم يدركوا الأهمية الهائلة لهذه الخطوة على مستقبلهم ولم تتخذ الارض معنى آخر يتناسب وتطور العلاقات النقدية - السلعية